



منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية

المؤتمر الإقليمي الثلاثي حول اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩: رفع الوعي وتبادل المعارف حول العمل اللائق للعمال المنزليين

القاهرة - مصر

٢٢-٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢

مذكرة معلومات رقم ٣: أجر العمل المنزلي

لما توفير ضمانات لحماية أجر العمال المنزليين؟

يعتبر أجر العامل المنزلي من بين أدنى الأجور في سوق العمل. وتشير التقديرات المستندة على البيانات الإحصائية إلى أن هؤلاء العمال لا يجنون أكثر من حوالي ٢٠ بالمئة من متوسط المداخيل^١. ويمكن تفسير مستويات الأجور المنخفضة إلى حد ما بالمستويات التعليمية المنخفضة بين عمال المنازل^٢، إضافة إلى عوامل أخرى كثيرة ذات صلة. عملياً، لا يعتبر العمل في المنازل حتى الآن عملاً حقيقياً في الاغلب، ولا تزال قيمته الاجتماعية والاقتصادية غير معترف بها. وقد يعتبر توظيف العاملة المنزلية "إسداء معروف" للمرأة التي تقوم بالعمل، عوضاً عن اعتباره علاقة مبنية على الحقوق والواجبات المتبادلة.

إن للعمال الأجانب، بشكل خاص، تأثير ضعيف على تحديد الأجور. إذ لا يمتلك الذين يتوظفون عبر الوسطاء في بلد معين للعمل في بلد آخر الفرصة للاندماج مع أسرة التشغيل، وبالتالي لا يمكنهم جعل مهاراتهم وحوافزهم جزءاً من المعادلة عندما يتعلق الأمر بالأجر. كما يزيد عائق اللغة والعوامل الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى انعدام الصوت الجماعي والتمثيل، عند الدخول إلى دولة العمل، من احتمال تعرض العمال المنزليين لممارسات تعسفية متعلقة بالأجر. فيجد بعض العمال أنهم يتلقون أجوراً أقل من المتوقع أو المتفق عليها سابقاً، حتى أنهم يواجهون عدم دفع للأجور. كما يؤثر العمل الإضافي غير المدفوع، والخصومات غير المشروعة وعدم تناسب مستويات المدفوعات العالية، سلباً على حق العامل المنزلي في أجر عادل ومناسب.

¹ منظمة العمل الدولية: أجر العمل المنزلي، ملخص سياسة العمل المنزلي رقم ١، ٢٠١١.

² منظمة العمل الدولية: التقرير العالمي للأجور، ٢٠١٠، ص ٤١-٥٤.

إن العمل المنزلي، يتضمن إلى حد كبير، المهام التي تأخذها النساء على عاتقها بشكل تقليدي في المنزل من دون أجر، كالتنظيف وإعداد الطعام والتسوق والغسيل، بالإضافة إلى رعاية الأطفال والمسنين وذوي الإعاقة وأفراد الأسرة الآخرين الذين يحتاجون إلى الرعاية. ولا تزال المفاهيم المتعلقة بالطبيعة الفطرية، بدلاً من الاكتساب المنهجي، للمهارات والكفاءات المطلوبة للقيام بالعمل المنزلي

راسخة. وإن مثل هذه المواقف والتصورات تؤدي إلى الإبخاس من قيمة العمل المنزلي مقارنةً مع الأعمال ذات الأجر المحدد التي يؤديها الرجال عادةً. كذلك لا تؤخذ القيمة الاجتماعية والاقتصادية للعمل المنزلي بعين الاعتبار، في كثير من الأحيان، بشكل كامل حين تكون أجور العمال المنزليين محددة مسبقاً.

أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل فرد يقوم بعمل، يشتمل على تمييز، في أجر عادل مرض يكفل له عيشة لائقة بكرامة الإنسان (المادة ٢٣).

يمكن للإبخاس المرتكز على الجنس وللتمييز المرتبط به في العمل المنزلي أن يجتمع مع أنواع أخرى من التمييز. على سبيل المثال، يمكن للأصل القومي أو العرقي أو الاجتماعي أن يحدد مستوى الأجر، بدلاً من المعايير الموضوعية كنوع العمل المنجز، ومستوى المهارات، وخبرة العامل أو ساعات العمل الفعلية.

ما الذي يمكن فعله لحماية أجر العامل المنزلي؟

يعتبر تثبيت الحد الأدنى للأجور من الآليات المستخدمة بشكل واسع لحماية العمال، بما في ذلك العمال المنزليين من الأجور المنخفضة على نحو مبالغ فيه. ويشير مصطلح الحد الأدنى للأجور إلى المستوى الأدنى للأجر المسموح به قانونياً، والنافذ تحت طائلة فرض العقوبات. ويعتبر وضع حد أدنى للأجور وسيلة لحماية بعض فئات العاملين مقابل أجر والمتضررين بشكل خاص من الأجور المنخفضة، ولمعالجة التمييز على أساس الجنس وأشكال أخرى من التمييز فيما يتعلق بالأجر. ووسع عدد كبير من الدول تغطية الحد الأدنى للأجور ليشمل العمال المنزليين. كما يجب أن يحدد الحد الأدنى للأجور للعمال المنزليين وفقاً لفترة محددة (على سبيل المثال، يقدر العائد الشهري على أساس عدد ساعات محددة في الأسبوع).

بالإضافة إلى الحماية من الأجور المنخفضة بشكل مبالغ فيه من خلال وضع حد أدنى للأجور، يمكن اتخاذ تدابير تضمن حماية الدفع الفعلي لأجور العمال المنزليين. الأهم من ذلك، يجب أن تتضمن عقود العمل أحكاماً وشروطاً

تطالب اتفاقية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩) "باتخاذ تدابير لضمان تمتع العمال المنزليين بتغطية الحد الأدنى للأجور، حيثما كانت مثل هذه التغطية موجودة، وأن تكون الأجور محددة من دون تمييز قائم على الجنس" (المادة ١١).

تتعلق بالأجر وساعات العمل. ويجب أن تنص علة ساعات العمل، وساعات العمل الإضافية و/أو المتطلبات البديلة، والأجر وطرق احتسابه، وفترات الدفع، إضافة إلى المدفوعات العينية والمدفوعات المتفق عليها في حال وجودها. كما يجب توفير هذه المعلومات حول الأحكام والشروط للعمال المنزليين بلغة يفهمونها.

توضح مثل هذه التضمينات التفصيلية في العقد التزامات العامل، وتخبر العمال عن مستحقاتهم فيما يخص الأجر وقد تكون دليلاً في حال النزاع، كما يساعد تسجيل ساعات العمل والمدفوعات في هذا الصدد. على سبيل المثال، تلزم التشريعات في الأردن العامل بالاحتفاظ بأثبات من الدفعات الشهرية. ويلزم عدد من الدول أرباب عمل العمال المنزليين إصدار إيصال استلام الرواتب^٣. كذلك يمكن لقواعد تحديد طرق الدفع المسموح بها، كالتحويل الإلكتروني إلى حساب مصرفي يراقبه العامل بشكل فعال، أن تساهم في ضمان دفع الاستحقاقات بشكل كامل ومنتظم.

تخدم ترتيبات العيش داخل المنزل مصلحة أسر التشغيل لأنها تؤمن توافر العامل بشكل مرن. وعليه إذا ألزم العامل بالعيش في المنزل تحت شروط عقد العمل، مبدئياً، لا يجب أن يؤدي توفير السكن إلى تخفيض المدفوعات النقدية المدفوعة للعامل^٤. عموماً، يجب أن تكون جميع المدفوعات العينية محددة بصرامة، وأن يوافق عليها العمال وأن تكون ملائمة لاستخدام العمال الشخصي و ومصلتهم. ويجب أن تنص القوانين والأنظمة الوطنية على الشروط التي تنظم المدفوعات العينية، والتي يجب ألا تكون أقل مواتاة من تلك الخاصة بالعمال الآخرين.^٥

³ الاتفاقية رقم ١٨٩، المادة ٧. التوصية رقم ٢٠١ الفقرتان ٦ و ١٥

⁴ التوصية رقم ٢٠١، الفقرة ١٤ (د).

⁵ الاتفاقية رقم ١٨٩، المادة ١٢.

إضافة إلى ذلك، قد يكون من المتصور وضع معايير تنظيم الخصومات، إذا سمح بذلك مطلقاً. وكمبدأ عام، لا يجب وضع الخصومات من دون موافقة مسبقة من العامل. ولا يجب وضع خصومات على الرسوم التي تفرضها وكالات الاستخدام الخاصة والمواد المتعلقة بالعمل المنجز، كالزبي أو معدات الحماية.^٦

كما هو الحال مع إنفاذ الحد الأدنى للأجور، يجب أن تخضع انتهاكات معايير حماية الأجور للعقوبات، والإنفاذ الفعال، وآليات الإمتثال التي يمكن للعامل الحصول عليها (أنظر أيضاً المذكر الاعلامية رقم ٤).

ما هو الوضع العالمي والإقليمي الخاص بتغطية الحد الأدنى للأجور للعمال المنزليين؟

وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية الأخيرة^٧، يحصل حوالي نصف العمال المنزليين حول العالم (٢٧.٧ مليون) على حد أدنى للأجور كباقي العمال فحسب. ويحصل حوالي ٢.٩ مليون عامل منزلي (٥.٥ بالمئة من النسبة الإجمالية) على حد أدنى أقل من المستوى العام. بيد أن ٢٢.٣ مليون عامل منزلي (٤٢.٥ بالمئة من النسبة الإجمالية) لا يملكون ما يحميهم الأجور المنخفضة بشكل مبالغ ولا يسري الحد الأدنى القانوني للأجور عليهم.^٨

في حين يشمل تشريع الحد الأدنى للأجور العمال المنزليين في أغلبية الدول المتقدمة ودول أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، تبقى الأغلبية الساحقة من العمال المنزليين في الشرق الأوسط وآسيا غير محمية. وتعتبر هذه المسألة فجوة خطيرة في التغطية، نظراً إلى أن الهدف الأساسي من تشريع الحد الأدنى للأجور هو حماية العمال المستضعفين الموجودين في أسفل من حيث توزيع الأجور.

^٦ الاتفاقية رقم ١٨٩، المادة ١٥؛ التوصية رقم ٢٠، الفقرة ١٤.

^٧ منظمة العمل الدولية: تغطية العمال المهاجرين عبر القوانين الأساسية لشروط العمل، ٢٠١١.

^٨ يعود هذا جزئياً إلى حقيقة أنهم يعيشون في دول لا تملك تشريعاً للحد الأدنى للأجور (٠.٨ مليون).